

Distr.: General
10 September 2019
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٩ (٢٠١٩)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠، وطلب فيه إليّ أن أقدم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية والأمنية في الفترة الممتدة بين ٢٩ أيار/مايو و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز نحو تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التقدم المحرز صوب تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (الاتفاق المنشط) محدوداً، رغم إحراز تقدم نحو إنجاز بعض مهام الفترة ما قبل الانتقالية مثل تقديم تقرير اللجنة المستقلة للحدود، وصياغة التشريعات الرئيسية، والتخطيط للترتيبات الأمنية الانتقالية. واستمر عدم التوصل إلى توافق في الآراء السياسية ومحدودية الموارد في عرقلة إتمام المهام الحاسمة للفترة ما قبل الانتقالية التي تم تمديدتها.

٣ - وعقب النداءات التي وجهتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي، اتفق سلفاً كبير، رئيس جنوب السودان، ورياك مشار، زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مبدئياً على عقد اجتماع. وأعرب السيد مشار عن استعداده للسفر إلى جوبا، إلا أنه أوضح أن ذلك سيتوقف على قيام الهيئة الحكومية الدولية بتيسير سفره؛ أو أن تحدد الهيئة مركزه، كخيار بديل. ورفضت حكومة جنوب السودان هذه الشروط، ولكنها طمأنت السيد مشار على سلامته وأوضحت أنها مستعدة للاجتماع في جوبا فقط. ويتواصل بذل جهود من جانب الهيئة الحكومية الدولية والشركاء الإقليميين لكي يجتمع الزعيمان.



تنفيذ الاتفاق المنشط

٤ - ركز الطرفان إلى حد كبير على التخطيط واللوجستيات المتعلقة بتجميع وتدريب قوة موحدة، بينما لم تتمكن هيئات التنفيذ من تقديم خريطة طريق للمهام الحاسمة التي يتعين تنفيذها في الفترة ما قبل الانتقالية. ومع ذلك، فإن المشاركة المكثفة والاجتماعات المشتركة للآليات المنشأة في إطار الاتفاق المنشط مثلت مؤشرا على حدوث تحول إيجابي.

٥ - وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار قامت بتدريب ١٢٤ مراقبا لمواقع التجميع من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان من أجل رصد الأفراد النظاميين في مواقع التجميع والتحقق من هويتهم وفرزهم. وأجرت الأجهزة الأمنية مزيدا من المداولات بشأن الاحتياجات من التدريب والموارد وبشأن وضع المناهج.

٦ - وأصدر مجلس الدفاع المشترك توجيهات إلى جميع القوات بالانتقال إلى مواقع تجميع محددة بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تتواصل عملية التسجيل طوال شهر آب/أغسطس. وواصلت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية رصد التقدم المحرز حيث قيّمت ٣٣ من أصل ٣٥ موقعا مختارا وتحققت من أن ٣١ منها مواقع مناسبة. وظل التقدم المحرز نحو التجميع بطيئا بسبب التأخر عن المواعيد المحددة المذكورة أعلاه الناجم عن التحديات اللوجستية، ونقص التمويل ونظرا إلى أن التجميع ذو طابع سياسي للغاية.

٧ - وفي تلك الأثناء، اتفق الطرفان على اختصاصات لجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يُعاد تشكيلها، ولكن لا يزال يتعين إعادة تشكيل هذه الهيئة. وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المستقلة للحدود تقريرها بشأن مسألة الولايات والحدود إلى أمانة الهيئة الحكومية الدولية في غضون الموعد الزمني المحدد البالغ ٩٠ يوما، ولكن لم يتم الكشف عن فحوى التقرير.

٨ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أُرجع مشروع القانون الهادف إلى إدماج الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في الدستور الانتقالي لجنوب السودان مرة أخرى إلى اللجنة الوطنية لتعديل الدستور لتضمينه تمديد الفترة ما قبل الانتقالية لمدة ستة أشهر. وبعد ذلك، قُدِّم إلى وزارة العدل لكي تستعرضه.

٩ - وأكملت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور أعمالها المتعلقة بتعديل مشروع قانون جهاز الأمن الوطني وهو قيد الاستعراض حاليا في وزارة العدل. وأعرب عن تحفظات على إبقاء مشروع القانون على صلاحية الاعتقال دون إصدار مذكرة توقيف. واکتملت الأعمال المتعلقة بقانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات. وواصلت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور إجراء مشاورات بشأن قانون هيئة المطافئ وقانون الخدمة الوطنية للدفاع المدني. وإضافة إلى ذلك، أُجريت مشاورات أولية بشأن قوانين القطاع الاقتصادي والمالي الواردة في الفصل ٤ من الاتفاق المنشط.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها مرتين، في ١٨ حزيران/يونيه و ١ آب/أغسطس، وتلقت تقارير من الهيئات المنشأة في إطار الاتفاق المنشط سلّطت الضوء على محدودية الموارد. ورغم صرف بعض المبالغ المالية بما في ذلك مبلغ قدره ٦,٥ ملايين دولار لمجلس الدفاع المشترك، طُلب من اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية تقديم توضيحات بشأن المبلغ الإجمالي أثناء الجلسة العامة المقبلة. ومع ذلك، يظل هذا المبلغ أقل بكثير من المبلغ الذي تعهدت

الحكومة بتقديمه وقدره ١٠٠ مليون دولار ومن المبلغ الإجمالي اللازم لتنفيذ الاتفاق المنشط وقدره ٢٨٥ مليون دولار حسب تقديرات اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية. وواصلت اللجنة التفاعل مع الشركاء الدوليين سعياً للحصول على دعمهم المالي. ولم تُقدّم بعدُ التبرعات العينية الثنائية لدعم عملية التجميع. وفي ١٩ حزيران/يونيه، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماع مجلس وزرائها الثامن والستين في أديس أبابا. وفي بيان صدر لاحقاً، أقر المجلس بالتطورات الإيجابية نحو تنفيذ الاتفاق المنشط، وحث الحكومة على صرف الأموال التي تعهدت بتقديمها.

١١ - واستمرت التوترات داخل تحالف المعارضة في جنوب السودان، مما قلّل من اهتمامه بعملية السلام. واضطلع مجلس كنائس جنوب السودان بدور الوسيط بين فصليّ التحالف، اللذين لم يُجرزا أي تقدم صوب حلّ خلافتهما الداخلية خلال هذه الفترة.

١٢ - وفي ٢١ آب/أغسطس، استضافت الهيئة الحكومية الدولية اجتماعاً استشارياً مع جميع الجهات المعنية ومع الطرفين لتقييم عملية التنفيذ. وفي بيان صدر لاحقاً، أوصى مجلس الوزراء بأن يحل رؤساء الدول والحكومات مسألة تنقل ريك مشار أثناء مؤتمر القمة العادي المقبل للهيئة. وتقرر خلال الاجتماع أن يتم تجميع ٥٠ في المائة من أفراد القوة الموحدة التي يبلغ قوامها ٨٣ ٠٠٠ فرد وتدريبهم بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، حث المجلس الطرفين على مواصلة التحوار بشأن مسألة عدد الولايات وحدودها بهدف إيجاد حل مشترك وعلى الإبلاغ عن ذلك أثناء مؤتمر القمة العادي.

١٣ - وتواصلت الأنشطة الرامية إلى تحقيق التقارب بين الحكومة وجماعات المعارضة من خلال عقد ١٨ اجتماعاً لبناء الثقة في جميع أنحاء البلد، وقدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وشركاؤها الدعم لسبعة من هذه الاجتماعات. واعتمدت تلك الجهود على مبادرات التقارب التي أُطلقت منذ توقيع الاتفاق المنشط والتي بلغ عددها ١٣١ مبادرة. وفي إطار الحفاظ على روح بناء الثقة، شارك كلا الجانبين في احتفالات مشتركة بعيد الاستقلال في العديد من المواقع، مما أسهم في زيادة الثقة، وحرية التنقل، وفي تعزيز التجارة المحلية. فعلى سبيل المثال، عقب الحوار المدني - العسكري الذي أُجري في موروبو بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التزمت سلطات الحكومة والمعارضة بالسماح بحرية تنقل المدنيين وبعدم فرض أي شروط على وصول العاملين في المجال الإنساني. وقدمت البعثة الدعم لمبادرات حوار مماثلة في توريت وياي.

التطورات السياسية الوطنية الأخرى

١٤ - في ٢٤ تموز/يوليه، أدى أعضاء جدد اليمين في اللجنة التوجيهية للحوار الوطني بعد أن رشحتهم اللجنة المخصصة المعنية بالحوار الوطني. وقامت ستة أحزاب سياسية (الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، والتحالف الوطني، وتحالف الأجنحة الوطنية، والمحتجزون السابقون، وأحزاب سياسية أخرى) بتعيين سبعة أعضاء من كل مجموعة للانضمام إلى اللجنة التوجيهية والأمانة إضافة إلى ثلاثة أعضاء يُتوقع أن ينضموا إلى القيادة. وفي تلك الأثناء، أكد الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان مشاركته وطلب الاضطلاع بدور المراقب في عملية الحوار الوطني.

١٥ - وخلال الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه، جمع ريك مشار زعماء الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم بمناسبة منتدى استشاري بشأن آليات الاتفاق المنشط والتقدم المحرز

والتحديات الماثلة أمام عملية السلام. ورحبت قيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بقرار تمديد الفترة ما قبل الانتقالية.

١٦ - وفي ١ و ٢ تموز/يوليه، قام الرئيس كير بزيارة دولة إلى كينيا حيث وقّع اتفاقات ثنائية بشأن أمن الحدود والتجارة. وأعرب رئيس كينيا، أوهورو كينياتا، عن دعم كينيا لعملية السلام، وأعلن عن تعيين نائب الرئيس السابق، ستيفن كالونزو موسيوكا، مبعوثًا خاصًا لكينيا إلى جنوب السودان.

١٧ - وبعد صدور مرسوم الرئيس كير في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٩ الذي عيّن فيه ريببكا نياندنغ قرنق لقيادة لجنة معنية بتوسيع عضوية المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، قدمت اللجنة تقريرها إلى الرئيس في ٢٧ حزيران/يونيه. وتمسك الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان باعتراضه على عملية إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وانتقد الأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، باقان أموم، هذه التطورات واستقال من الحزب.

١٨ - وعرض جنوب السودان أيضا دعمه للاضطلاع بدور الوسيط في السودان بين المجلس العسكري الانتقالي والممثلين عن دارفور والمنطقتين بالاستفادة من تاريخ البلدين. وفي ٢٧ تموز/يوليه، يستر جنوب السودان اجتماعا عُقد في جوبا بين المجلس العسكري الانتقالي والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، أعرب خلاله كلا الطرفين عن استعدادهما للتوصل إلى حل سلمي للحالة في السودان. كما عقد جنوب السودان اجتماعا مع جبريل إبراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة، ومع وميني ميناوي، زعيم حركة تحرير السودان لتشجيع التحاور مع المجلس.

١٩ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، قام الرئيس كير بزيارة استغرقت يومين إلى أوغندا لإجراء محادثات ثنائية مع رئيس أوغندا، يويري موسيفيني. ودارت مناقشات بشأن تنفيذ الاتفاق المنشط وبناء الطريق السريع الرابط بين ياي وكايا، وهو طريق تجاري رئيسي يصل بين البلدين وبجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الحالة الاقتصادية

٢٠ - لا تزال الحالة الاقتصادية هشّة ولا يزال جنوب السودان يتصارع من أجل التعافي من آثار النزاع. وقد أدى سوء الإدارة الاقتصادية إلى تآكل القدرة الإنتاجية للبلد الذي يشكّل فيه الاستثمار والإنتاج المتصلين بالنفط المصدر المباشر للنمو. وكانت توقعات نفقات الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي أقرها البرلمان في ٢١ آب/أغسطس، ولكن الرئيس لم يوافق عليها بعد، أعلى بنسبة ١٥٥ في المائة من نفقات السنة السابقة، بينما ارتفع مجموع الإيرادات بنسبة ٥٩ في المائة، ويعزى ذلك جزئيا إلى افتراض زيادة في إنتاج النفط وانخفاض المدفوعات المسدّدة إلى السودان.

٢١ - وتعكس الميزانية أيضا خيارات استثمار الحكومة حيث رُصدت معظم مخصصات العام القادم لدعم الهياكل الأساسية. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل بشأن الصحة المالية للبرنامج. وإضافة إلى ذلك، بلغ الاعتماد المرصود في الميزانية لتنفيذ الاتفاق المنشط ٦٤,٥ مليون دولار من المبلغ الأصلي المتعهد بتقديمه وقدره ١٠٠ مليون دولار. وبيعت استمرار ممارسة بيع الموارد النفطية قبل إنتاجها على القلق، مع أنها ممارسة أمر الرئيس كير بوقف العمل بها في أواخر شهر حزيران/يونيه. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أعلن وزير النفط عن العثور عن احتياطي نفطي في ولاية شمال أعالي النيل، وهو أول اكتشاف من هذا القبيل منذ استقلال البلد.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٢ - ظل وقف إطلاق النار قائما في مختلف أنحاء جنوب السودان حيث حدث تراجع عموما في العنف السياسي. ومع أن العنف القبلي وسرقة الماشية والأنشطة الإجرامية تؤثر على أجزاء كبيرة من البلد، فهي تظل متفرقة. وتظل العوامل المحركة للعنف معقدة ومتنوعة إذ أنها تشمل النزاعات الحدودية، والتوترات بين القبائل، والمصالح الإجرامية. وتتطلب الطبيعة المعقدة والمتراصة في كثير من الأحيان لهذه النزاعات بذل جهود مستمرة لإيجاد حلول مصممة لها خصيصا.

منطقة أعالي النيل الكبرى

٢٣ - لا تزال الخلافات السياسية والنزاعات القبلية والجرائم تشكل المصادر الرئيسية لانعدام الأمن. وكشفت أعمال القتال التي دارت في آب/أغسطس بين عشائر جيكاكي من قبائل النوير في مايووت بولاية أعالي النيل عن صعوبة القيادة والسيطرة في صفوف المعارضة، وعن هشاشة الائتلاف الذي شكّله ريك مشار على أرض الواقع. وأسفرت التوترات المتصلة بتعيين مفوض مقاطعة في مايووت من عشيرة من الأقلية عن اندلاع أعمال عنف نظرا إلى أن قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان تظل منقسمة حسب ولائها لعشائرها وإلى أن المدنيين المسلحين يواصلون الاضطلاع بدور نشيط في الدفاع عن مجتمعاتهم المحلية.

٢٤ - وفي ولاية الوحدة، لا تزال الهجمات المتزايدة على الطرق تتسبب في انعدام الأمن. كما أن وجود أعداد كبيرة من الرجال والشباب المسلحين، وشدة الانقسامات السياسية في ولاية الوحدة، والمكانة المركزية للزعماء السياسيين البارزين، مثل تابان دينق وريك مشار، المنحدرين من هذه المناطق تشكل عوامل تغذي انعدام الأمن. وقد ساهمت الظروف الاقتصادية المتعثرة وأثر الحرب الأهلية وارتفاع مستويات التسليح في الأعمال الإجرامية بشكل خاص.

منطقة الاستوائية الكبرى

٢٥ - تعود الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن في المنطقة إلى النزاع الجاري مع جبهة الخلاص الوطني التي يتزعمها توماس سيريلو وإلى ارتفاع معدلات الجرائم العنيفة الناجمة عن الآثار الثانوية للنزاع.

٢٦ - ولا يزال وقف إطلاق النار بين الحكومة والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان على حاله وهو يعتمد على جهودهما في مواجهة جبهة الخلاص الوطني. وقد تمكنت الحكومة والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان من احتواء جبهة الخلاص الوطني في الميدان، بسبب من بينها حمل الجبهة على الخروج من المناطق التي يسيطران على الموارد فيها. وأسفر القتال الذي دار في باياي الواقعة خارج لوبونوك في نهاية شهر تموز/يوليه، عن تنازل جبهة الخلاص الوطني عن سيطرتها على منطقة تعدين للذهب لفائدة قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢٧ - وتواصل ورود بلاغات عن مزاعم تجنيد قامت بها جبهة الخلاص الوطني كما تم الإبلاغ عن تنقل الجبهة عبر الحدود من ولاية غرب الاستوائية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ولاية شرق الاستوائية إلى أوغندا وكذلك في الاتجاه المعاكس. وفي ولاية شرق الاستوائية، اقتصر نشاط جبهة الخلاص الوطني على المناطق الحدودية المحيطة بمنطقة ماغوي الكبرى حيث تحظى بولاء منطقة صغيرة بفضل تحالفاتها العرقية.

٢٨ - وعلى غرار العمليات التي نُفذت في أواخر عام ٢٠١٨ وفي مطلع عام ٢٠١٩، نُفذ كل من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان عمليات مشددة للتصدي لجهة الخلاص الوطني. وقام جهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان باعتقال الأشخاص الذين يُشتبه في أنهم متعاونون مع جبهة الخلاص الوطني في جميع أنحاء منطقة الاستوائية الكبرى، بينما تسببت العمليات التي نفذتها الحكومة والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في التشريد والتخويف وزادت من انعدام الثقة في قوات الأمن التابعة للولاية، مثل عملية تدمير حوالي ٦٠ كوخا مستديرا (توكول) في مقاطعة توريت الغربية.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٩ - مع أن سرقة الماشية والنزاعات القبلية لا تزال تمثل السبب الرئيسي لانعدام الأمن، فقد تسببت الاشتباكات التي اندلعت بين جبهة جنوب السودان المتحدة بزعامة بول مالونق وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في تعطل الحركة في أجزاء من شمال بحر الغزال في آب/أغسطس. وقد وقعت الاشتباكات بعد مغادرة جنود من جبهة جنوب السودان المتحدة قاعدتهم في السودان باتجاه الجنوب، مما أدى إلى اندلاع سلسلة من الاشتباكات مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وقد نتجت هذه الاشتباكات عن تصدعات داخل جبهة جنوب السودان المتحدة بعد أن نجحت الحكومة في التفاوض بشأن السلام مع عدد من القادة الرئيسيين في الجبهة وفي إدماجهم.

٣٠ - وقد أثرت عودة التركيز على نزع السلاح في المنطقة بالفعل على السكان المدنيين. ففي ٢٤ تموز/يوليه، أمر المحافظ بنزع سلاح المدنيين في منطقة البحيرات الغربية، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين على أيدي قوات الأمن بسبب مقاومتهم لنزع السلاح. وأسفرت مساعي نزع سلاح المدنيين التي تقودها الحكومة في جنوب تونج وواراب عن مغادرة شباب حسب البلاغات لتفادي نزع السلاح، بينما قامت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بإيقاف ١١ من الزعماء المحليين بسبب عدم تعاونهم.

تدخلات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المتصلة تحديدا بالشواغل الأمنية

٣١ - بناء على مؤشرات الإنذار المبكر، نشرت البعثة دوريات استباقية لإقامة وجود لها ولردع العنف. وتم أيضا تكثيف الدوريات في المواقع الساخنة وإقامة وجود شبه دائم عندما تطول مدة النزاعات. وعلى سبيل المثال، شكلت دوريات البعثة في المناطق المتاخمة لمقاطعة روكروكدونغ وواو أحد العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار كما ساعدت على تعزيز الإمام بالحالة السائدة، وإشراك المجتمعات المحلية، ورصد حقوق الإنسان. وبالمثل، لمواجهة النزاع المسلح الذي اندلع في لوبونوك في ولاية وسط الاستوائية، أوفدت البعثة دورية متكاملة على الفور بقيادة قائد قوة البعثة، من أجل تقييم صحة البلاغات المتعلقة بأعمال القتال بين القوات المسلحة وتقييم أثرها على المدنيين. وقامت البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، بالتفاعل مع الجهات الفاعلة والشركاء من أجل أمور من بينها تعزيز مسؤولية الحكومة عن حماية المدنيين، وتعزيز الحوار، والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار.

النزاعات القبلية

٣٢ - لا تزال أعمال العنف القبلي وغارات نهب الماشية تؤثر على البيئة الأمنية. وقد لوحظ تراجع كبير فيها خلال الشهرين الأولين من الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويعزى ذلك أساساً إلى مبادرات السلام بين الولايات، وبداية موسم الأمطار وما ينتج عنه من قيود على التنقل، وتوافر المياه للماشية.

٣٣ - وشهدت منطقة بحر الغزال الكبرى العديد من أعمال العنف القبلي حيث قُتل أكثر من ٧٠ شخصاً نتيجة لوقوع أحداث خطيرة عبر حدود الولاية، ولا سيما بين ولايتي الوحدة وواراب وبين ولايتي وارب وغرب بحر الغزال. فعلى سبيل المثال، في ١٦ حزيران/يونيه، هاجم أشخاص يُشتبه في أنهم رعاة من تونج مقاطعة روكروكدونغ بوواو، وقتلوا ١١ شخصاً ودمروا عدداً من المنازل. وفي منطقة تونج الكبرى، تفاقم انعدام الأمن أيضاً في ٢٥ حزيران/يونيه عندما نشبت أعمال قتال بين عشائر مووك ويار وأبوك - جووير وعشيرة ثورني قيل إنها أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصاً في ميانغوك. وأسفرت عودة الاشتباكات في ١٧ تموز/يوليه بين فروع قبيلة الدينكا (ريك) وجلواو وثييك ولوانيجانغ في مقاطعة ثييك، عن مقتل ٢٣ شخصاً على الأقل حسب البلاغات الواردة.

٣٤ - وفي منطقة البحيرات الكبرى، تسببت حلقات العنف التي ظلت دون حل في استمرار أعمال العنف داخل قبيلة الدينكا (أفار)، كما يتضح ذلك من أعمال القتال التي دارت بين عشيرتي غوني وثويك في مقاطعة شرق رمبيك في ٢٢ تموز/يوليه والتي أسفرت عن مقتل ١١ شخصاً.

٣٥ - وفي ولاية الوحدة، أدى استقطاب العشائر وعدم تسوية قضايا العنف إلى تنفيذ عمليات سرقة للماشية وقتل انتقامي واعتداءات متبادلة بين العشائر من مقاطعات كوج وريكونا وقويت أودت بحياة ٣٦ شخصاً على الأقل.

٣٦ - أما أعمال العنف التي دارت في ليتش الشمالية وقوقريال وتويك وبينها والتي أسفرت عن أكثر من ٨٠ إصابة خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو فقد تم احتواؤها إلى حد كبير. ولنزع فتيل التوترات، قدمت البعثة الدعم لمؤتمر الولايات الثلاث المعقود في منكين مما مكّن سلطات الولايات لاحقاً من استرداد الماشية المسروقة ومن إلقاء القبض على الجناة المشتبه فيهم.

٣٧ - وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة أعمال العنف القبلي المتكررة بين قبيلتي الدينكا ولوو في منطقة كواجينا، قدمت البعثة وشركاؤها الدعم لمؤتمر سلام جمع بين ولايات واو وتونج وقوقريال الثلاث. وسمح المؤتمر باتفاق الزعماء المحليين على قرارات تضمنت وقفاً فورياً للأعمال العدائية. وقد خفت حدة أعمال العنف منذ ذلك الحين وتسعى السلطات المحلية إلى إعادة الممتلكات المسروقة. واحتفظت البعثة أيضاً بوجود شبه دائم في المنطقة، وقامت في جملة أمور، بنشر دوريات متكاملة من أجل تعزيز رصد حقوق الإنسان وإشراك المجتمعات المحلية.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٣٨ - لا تزال الحالة الإنسانية حرجة إذ يوجد ٧,٢ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة. ورغم تراجع حدة النزاع إجمالاً، فإن موجات النزوح الداخلي والخارجي لا تزال متواصلة بالتوازي مع حركات العودة. وفي شهر حزيران/يونيه، قُدِّر عدد الأشخاص الذين اضطروا للنزوح في ولايات شرق الاستوائية وأعالي النيل وواراب بسبب الاقتتال القبلي وسرقة الماشية بحوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص. وعموماً، سجّل عدد

المشردين داخليا انخفاضاً طفيفاً من ٢,١ مليون شخص في الفترة السابقة إلى حوالي ١,٨٣ مليون شخص. بينما ظل عدد اللاجئين من جنوب السودان ثابتاً في حدود ٢,٣١ مليون شخص.

٣٩ - ويُقدر عدد المشردين داخليا الذين عادوا إلى ديارهم منذ عام ٢٠١٦ بحوالي ٦٨٤ ٠٠٠ شخص. وبين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه، تحققت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من العودة التلقائية لأكثر من ٣٩ ٠٠٠ لاجئ. وتزامن ارتفاع عدد اللاجئين العائدين مع الاضطرابات التي حدثت في السودان، والتي أسفرت بدورها عن عودة ٣٣ ٠٩٥ لاجئاً إلى ولاية الوحدة، وهم في أمس الحاجة إلى الغذاء والمأوى والحماية. وقد سلّطت عمليات المتابعة بعد العودة الضوء على التعايش السلمي والإدماج في مواقع العودة.

٤٠ - وبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص حرج في الغذاء في جنوب السودان أعلى مستوى من أي وقت مضى. واستناداً إلى تحليل لتوقعات الأمن الغذائي، خلال الفترة الفاصلة بين أيار/مايو وتموز/يوليه، فُدر عدد الأشخاص الذي يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي بـ ٦,٩٦ ملايين شخص، كان حوالي ١,٨٢ مليون شخص منهم في المرحلة ٤ من التصنيف المتكامل المراحل الأمن الغذائي، أي "حالة طوارئ"، ومن المرجح أن يكون ٢١ ٠٠٠ منهم في المرحلة ٥ من التصنيف المتكامل، أي في مواجهة "مجاعة". وحسب التقديرات، خلال سنة ٢٠١٩ من المتوقع أن يعاني ٨٦٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، سيكون ٢٥٩ ٠٠٠ منهم في حاجة إلى المساعدة لإنقاذ حياتهم. وازداد الوضع سوءاً من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، بسبب عوامل موسمية كالفيضانات التي وقعت في أجزاء من البلد، والتي اقترنت بالتأثير السلبي على إيصال المعونة الغذائية والإمدادات إلى الأسواق نتيجة لتعذر استخدام الطرق.

٤١ - كما ارتفع عدد الإصابات بمرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٩٢٧ ٢ حالة تم الإبلاغ عنها حتى ٢٠ آب/أغسطس. ومع أن احتمال انتقال المرض إلى جنوب السودان لا يزال كبيراً للغاية، فلم يُبلّغ عن ظهور أي إصابات بهذا المرض. وتواصل وزارة الصحة في جنوب السودان وشركاؤها تعزيز البرامج الهادفة للوقاية من مرض فيروس إيبولا والتأهب للتصدي له في إطار الخطة الوطنية للتأهب لمواجهة مرض فيروس إيبولا. بيد أن تمويل الخطة لا يزال يشكل تحدياً، ولا تزال هذه الجهود بحاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٧,٧ ملايين دولار يجب توفيره بسرعة لتحقيق غايات التأهب.

٤٢ - وخلال الفترة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، تم الإبلاغ عن ٨٨ حادثاً متعلقاً بإيصال المساعدات الإنسانية. ومثلت الحوادث التي تضمنت أعمال عنف استهدفت العاملين في المجال الإنساني أو أصول المنظمات الإنسانية ٦٢ في المائة من مجموع عدد الحوادث المبلّغ عنها. واتسم ١٦ من تلك الحوادث بخطورتها، بما في ذلك نصب ٧ كمائن أسفرت عن إصابة اثنين من العاملين في المجال الإنساني. وفي تموز/يوليه، اندلعت معارك في مايووت أثرت على قدرة الأنشطة الإنسانية على تلبية احتياجات المشردين والعائدين نتيجة لنقل ١٠ عاملين في المجال الإنساني من المنطقة. ولا تزال العقبات التنفيذية والبيروقراطية تشكل تحدياً كما تتواصل مضايقة العاملين في المنظمات غير الحكومية. وفي حزيران/يونيه، ارتفعت حوادث المضايقة في مطار جوبا الدولي وقد أسفرت عن احتجاز العديد من العاملين في المجال الإنساني. وفي تموز/يوليه، أبلغ العاملون في المجال الإنساني عن حوادث قامت أثناءها السلطات المحلية بمصادرة أصولهم في عدة مواقع. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى عدم الإبلاغ عن أي خسائر في الأرواح في صفوف العاملين في المجال الإنساني في عام ٢٠١٩.

٤٣ - وبحلول نهاية حزيران/يونيه، تم توفير المعونة والحماية إلى ٤,١ ملايين شخص يمثلون ٧٢ في المائة من جميع الأشخاص المستهدفين بالمساعدة في عام ٢٠١٩. وشمل ذلك تقديم المساعدة الغذائية إلى حوالي ٣,٧ ملايين شخص؛ وتزويد أكثر من ١,١ مليون شخص بمصادر للمياه المأمونة؛ وتوفير ملاجئ في حالات الطوارئ لأكثر من ٤٥٩.٠٠٠ شخص؛ وتقديم مساعدات تغذوية عاجلة إلى أكثر من ٦٢٣.٠٠٠ من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات؛ وتوفير فرص للتعليم في حالات الطوارئ لما يناهز ٦٩٥.٠٠٠ طفل؛ وإجراء فحوص طبية لأكثر من مليون شخص؛ وتوفير خدمات الحماية لحوالي ٥٣٦.٠٠٠ شخص.

٤٤ - وتم تنقيح العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين للمساعدة في جميع أنحاء جنوب السودان إلى الأعلى في أيار/مايو ليلبلغ ٧,٢ ملايين شخص. وتدعو خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ إلى تخصيص ١,٥ بليون دولار لتقديم المعونة إلى ٥,٧ ملايين شخص. وحتى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩، حصلت الخطة على ٤٥ في المائة من التمويل المطلوب.

خامسا - تنفيذ المهام التي كُلفت بها البعثة

ألف - حماية المدنيين

٤٥ - واصلت البعثة حماية المدنيين داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها على حد سواء. ولزيادة دعم تهيئة بيئة حامية وتمكينية، واصلت البعثة التأكيد على أن حكومة جنوب السودان هي المسؤول الرئيسي عن حماية المدنيين. وقد شملت التهديدات الرئيسية التي واجهها المدنيون القتل، والعنف الجنسي، والاعتقال والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة، ونهب الممتلكات المدنية. وقد حدثت الهجمات التي استهدفت المدنيين أساسا في سياق النزاعات القبلية وسرقة الماشية، وكذلك في سياق استهداف المدنيين أثناء النزاعات المسلحة بين قوات الأمن.

٤٦ - وفي إطار حماية المدنيين وإضافة إلى دعم البعثة لأنشطة التقارب في جميع أنحاء البلد وتدخلاها الرامية للتصدي للعنف القبلي في المواقع الساخنة، نظمت البعثة ٢٧ نشاطا شملت حلقات عمل وحوارات بين القبائل والعشائر وحملات سلام لمعالجة النزاعات القبلية المحلية ولتحقيق المصالحة، وتيسير الحوار المدني - العسكري، وتعزيز دور النساء والشباب والزعماء المحليين في بناء السلام. وتم التواصل مع ما مجموعه ٦.٠٧٢ مشاركا (منهم ٢.٠٢٧ امرأة) من خلال تلك الأنشطة. وعلى سبيل المثال، في منطقة جونقلي الكبرى، يسترت البعثة حوارا بين الزعماء الدينيين من قبائل الدينكا والموري ولوو - نوير يهدف لتشجيع التعايش السلمي. وقد ساهم ذلك في تراجع حدة التوترات القبلية على امتداد حدود ولايتي بوما وأكوبو. وقدمت البعثة الدعم أيضا إلى ثلاثة مؤتمرات إضافية بعد الترحال لفائدة الرعاة من السودان والمجتمعات المضيفة في أويل وشمال أعالي النيل أفضت إلى اعتماد توصيات لتعزيز الاتفاقات القائمة بتحسين الوضع الأمني أثناء مواسم الترحال المقبلة. وفي ولاية الوحدة، يسرت البعثة عقد مؤتمر سلام بقيادة حكومة ولاية ليتش الشمالية وأعضاء من المعارضة لفائدة أهالي منطقة ريكونا الكبرى وكوج وقويت مما أفضى إلى الاتفاق على إنشاء دوريات مشتركة ومحاكم تقليدية للتصدي للعنف القبلي.

٤٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استضافة المشردين داخليا وتوفير الحماية لهم في مواقع حماية المدنيين. وبلغ مجموع عدد المشردين داخليا المقيمين في مواقع حماية المدنيين ٣٦٦ ١٨٠

شخصاً (٧٣٦ ٨٨ من الإناث و ٦٣٠ ٩١ من الذكور)، وهم موزعون كما يلي: ٣٢٧ ٢٩ شخصا في جوبا (٥٥٥ ١٤ من الإناث و ٧٧٢ ١٤ من الذكور)، و ٢٠٠٠ شخص في بور (٣٤ ١ من الإناث و ٩٦٦ من الذكور)، و ٤٢٤ ١٠٣ شخصا في بانتيو (٤٢٤ ٤٩ من الذكور و ٥٤ ٠٠٠ من الإناث)، و ٦٠٨ ٣٢ أشخاص في ملكال (٧٨٤ ١٦ من الإناث و ٨٢٤ ١٥ من الذكور)، و ١٣ ٠٠٧ أشخاص في المنطقة المجاورة لقاعدة البعثة في واو (٩٣٩ ٦ من الإناث و ٦٠٦٨ من الذكور).

٤٨ - وواصلت البعثة ضمان الطابع المدني لمواقعها من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع قادة المجتمعات المحلية وإجراء عمليات منتظمة للتطوير والتفتيش والضبط لوقف تهريب الأسلحة إلى تلك المواقع. وفي الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢٧ آب/أغسطس، احتجزت مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة ٩٤ شخصا يُشتبه في أنهم مسؤولون عن تجاوزات أمنية خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال. وواصلت البعثة أيضا دعم المساءلة الوطنية عن الحوادث الخطيرة التي ترتكب داخل مواقع حماية المدنيين التابعة لها حيث أحالت ٢١ متهما آخر إلى السلطات الوطنية. ويتوقع أن تنتهي في شهر أيلول/سبتمبر المحاكمات في هذه القضايا، التي تتضمن أربع قضايا عنف جنسي وجنساني وقضية اعتداء على أحد أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وأجرت البعثة مشاورات أيضا مع المرشدين داخليا في مواقع حماية المدنيين لمعالجة التجاوزات ولا سيما حوادث العنف الجنساني. وفي هذا الصدد، أجرت البعثة في جوبا مناقشات مع حوالي ٥٨٠ شخصا من المرشدين داخليا (١٥٧ من الإناث و ٤٢٣ من الذكور) بشأن المسائل المتصلة بالأبعاد الجنسانية والشرطية. وتعمل البعثة مع الشركاء حاليا من أجل تعميم المعلومات المتعلقة بمنع العنف الجنساني والتصدي له وتنظيم دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان بشكل أعم داخل مواقع حماية المدنيين. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار تقديم الدعم مباشرة إلى مواقع حماية المدنيين، كلفت البعثة ١٥٥٦ فردا من أفراد القوة بأداء مهام أمنية ثابتة يوميا، تضمنت إجراء ما مجموعه ٢٠٥٤ دورية قصيرة المدة.

٤٩ - وبالتوازي مع ذلك، عملت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل وثيق مع الشركاء في المجال الإنساني لدعم عمليات العودة. وعلى سبيل المثال، في مواقع حماية المدنيين في جوبا، قدمت البعثة الدعم لتيسير عودة ١٢٠ شخصا من المرشدين داخليا إلى أكوبو ويواي، و ١٩ شخصا من المرشدين داخليا من موقع حماية المدنيين في بور إلى أكوبو وفنجاك الجديدة بعد إجراء تقييم مسبق لمواقع العودة وباستخدام الأصول الجوية للبعثة. ودعمت البعثة أيضا عودة ٣٣٢٤ شخصا من المرشدين داخليا من ملوط إلى مواقع في بالبيت، بما في ذلك بتوفير وسائل نقل بري آمنة. وعملت البعثة أيضا مع الشركاء لدعم العودة الطوعية لما مجموعه ٣٠٠٥ من المرشدين داخليا الذين سجلوا أسماءهم للعودة من مواقع حماية المدنيين في جوبا ومن منطقة جوبا بشكل أعم.

٥٠ - ولكي تضمن البعثة أن المرشدين داخليا قادرون على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن العودة، نظمت البعثة مناسبات ليتفاعل المرشدون داخليا مع الجهات الفاعلة في الولايات وفي المعارضة لتقييم آفاق العودة. وفي ولاية الوحدة، على سبيل المثال، يسرت البعثة اجتماعات بين شخصيات بارزة في الحكومة وزعماء المعارضة مع ٢٠٠٠ شخص من المرشدين داخليا في موقع حماية المدنيين في بانتيو لإطلاعهم على المعلومات المتعلقة بالحماية والأمن والأوضاع الإنسانية في مناطقهم الأصلية. وتتسق البعثة مع الشركاء أيضا رصد العودة، وتسعى، من خلال تنظيم حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات، إلى تعزيز العلاقات بين العائدين والمجتمعات المحلية المستقرة ولا سيما في منطقة أعالي النيل الكبرى.

٥١ - وخارج مواقع الحماية، واصلت البعثة تركيز أنشطتها على تقدير الحالة السائدة بهدف استباق وردع العنف ضد المدنيين والتخفيف من آثاره خاصة في المواقع الساخنة ولبناء الثقة في مناطق العودة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ما مجموعه ١٨٥ ٢ دورية (دوريات قصيرة المدة وطويلة المدة، وجوية دينامية، وراجلة) بهدف بناء الثقة والتفاعل مع المجتمعات المحلية في مواقع العودة. وفي ٤ تموز/يوليه، قام ممثلي الخاص بزيارة لمعاينة التقدم المحرز نحو إنشاء قاعدة عمليات في موقع وعرف في كدوك، في أعالي النيل. ويكفل هذا الموقع الاستراتيجي للبعثة وجودا دائما غرب نهر النيل لتعزيز المساعي الهادفة لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المحيطة بالقاعدة.

٥٢ - وعملت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع الشركاء أيضا للدعوة إلى أن تلي التدخلات الاحتياجات المدنية، بما في ذلك بإنشاء نقطة خدمات موحدة في مستشفى توريد الجامعي. ويجري الآن بناء المركز الذي سيمكن ضحايا العنف الجنساني من الحصول على الخدمات اللازمة بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات. وفي ولاية وارب، تعاونت البعثة مع المسؤولين المحليين والنساء والشباب والشركاء على وضع خطة عمل تتيح إنشاء شبكات للدعم الحماية بهدف تسريع نسق تبادل المعلومات وإقامة آلية للإنذار المبكر على مستوى القاعدة الشعبية.

سيادة القانون والمساءلة

٥٣ - تواصلت البعثة توسيع نطاق الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز سيادة القانون والمساءلة بشأن الجرائم الخطيرة بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومن أجل تحسين سبل الوصول إلى العدالة خارج مواقع الحماية، عملت البعثة مع مسؤولين من قطاع العدل الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع المدني لتنسيق الدعم المقدم إلى المحاكم المتنقلة في المناطق التي لا تزال فيها إمكانية الوصول إلى العدالة محدودة. وبعد إجراء تقييم بدعم من البعثة، بدأت المحكمة المتنقلة النظر في القضايا في رومبيك في آب/أغسطس. وكانت رومبيك أول موقع من أصل خمسة مواقع تراكم فيها عدد كبير من قضايا الجرائم الخطيرة المتأخرة، من بينها قضايا عنف جنسي وجنساني، وهي مواقع اقترحت جميعها للمرحلة التالية من المحاكم المتنقلة. وفي جوبا، واصلت البعثة دعم السلطات الوطنية في تناول المتأخر من القضايا الخطيرة في سجن جوبا المركزي، بوسائل منها تقديم الدعم لضمان توفّر المدعين العامين والمساعدة القانونية. وعُيّن ثلاثة قضاة للبتّ في القضايا ذات الأولوية، بما في ذلك القضايا التي تنطوي على أعمال عنف جنسي وجنساني ضد أحداث. وتعمل البعثة مع جهاز الشرطة الوطنية في موقع واحد بانتظام من أجل تقديم الدعم التقني للتحقيقات في قضايا العنف الجنسي والجنساني، وللتوعية بحقوق الإنسان من أجل تعزيز أساليب الخفارة المجتمعية.

٥٤ - وابتغاء تحسين المساءلة عن الجرائم المتصلة بالنزاع، قدّمت البعثة الدعم للبرلمان بغية مراجعة مشروع قانون لإدراج الأحكام المتصلة بالجرائم الدولية في القوانين الوطنية. وشمل ذلك تقديم الدعم إلى ممثلي البرلمان ووزارة العدل والمجتمع المدني من أجل التعاون مع السلطات الأوغندية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية بشأن الدروس المستفادة والتجارب المشابهة ومن أجل ضمان أن يتضمّن مشروع القانون المعايير الدولية في هذا المجال.

٥٥ - وكذلك اشتركت البعثة مع الآلية الدولية لتصنيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في تقديم تدريب بشأن الجرائم الدولية قائم على الممارسة امتد على خمسة أيام وركّز على العنف الجنسي

المتصل بالنزاع واستفاد منه ١٥ شخصا من كبار المدعين العامين الوطنيين. ويسّرت البعثة أيضا تنفيذ دورة أخرى من برنامجها المتعدد الأجزاء لفائدة مديرية القضاء العسكري ركّزت على الأطر القانونية التي تنظم عمل المحاكم العسكرية.

٥٦ - وقدمت البعثة الدعم للجنة الأراضي والبنى التحتية المادية بشأن مشروع السياسة الوطنية للأراضي الرامية إلى تعزيز حقوق المجتمعات المحلية والنساء في الأراضي وتعزيز الشفافية في إدارة الأراضي وتسوية النزاعات المتصلة بالأراضي بالوسائل السلمية. وأدّت الجهود التي بذلتها البعثة إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الرئيسية وزادت من الزخم الذي أدّى إلى اعتماد السياسة على النحو المتوخى في الاتفاق المنشط.

٥٧ - وواصلت البعثة كذلك تقديم الدعم إلى اللجان المستقلة المنشأة ضمن إطار الاتفاق المنشط بهدف زيادة الرقابة والشفافية. وفي شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنجزت البعثة عملية وضع المعايير للسياسات والإجراءات وتحليلا للثغرات لقياس مدى تنفيذ جنوب السودان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

٥٨ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بالتحقق من ١١٥ حادثة كان لها أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان والحماية في جنوب السودان، ومنها عمليات القتل التعسفي، والاختطاف، وأعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب، وسوء المعاملة، والتشريد القسري، والنهب، وتدمير الممتلكات المدنية. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ١٨٢ مدنيا وإصابة ١٣٥ آخرين. ونُسبت ١٤ حادثة منها إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ و ١٢ حادثة إلى جبهة الخلاص الوطني والعناصر المسلحة التابعة لها؛ و ٧ حوادث إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار؛ و ٥ حوادث إلى جهاز الأمن الوطني؛ و ٤ حوادث إلى جهاز الشرطة الوطنية؛ وحادثة واحدة إلى كل من تحالف المعارضة في جنوب السودان ومصلحة السجون في جنوب السودان. أما الحوادث الباقية الأخرى، وعددها ٧٥ حادثة، فقد نُسبت إلى الميليشيات الأهلية وعناصر مسلحة أخرى، وظلّت تشكّل غالبية الإصابات في صفوف المدنيين (٧٢ في المائة) (١٣١ قتيلًا و ٩٧ جريحًا).

٥٩ - وفي تموز/يوليه، نشرت البعثة تقريرا عن نتائج تحقيقها في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبتها القوات الحكومية والجماعات المعارضة المسلحة، ولا سيما جبهة الخلاص الوطني والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار ضد المدنيين في ولاية وسط الاستوائية في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩. وحدّدت البعثة أن هذه الجهات الفاعلة مسؤولة عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٤ مدنيين وإصابة ٣٥ آخرين، واختطاف ١٨٧ فردًا، وعن ٩٩ حالة اغتصاب واسترقاق جنسي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. وواصلت البعثة العمل مع القوات الحكومية والجماعات المعارضة المسلحة لحنها على إجراء التحقيقات ومحاسبة الجناة.

٦٠ - ولا يزال استمرار فرض قيود لا مبرر لها على الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، فضلا عن القضايا المتصلة بالأفراد المحرومين من حريتهم، يشكل مصدرًا للقلق. وتلقت البعثة تقارير بصورة مستمرة عن الرقابة، والمضايقات، والاعتقالات التعسفية، واحتجاز الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني، بعد

ظهور ”حركة البطاقة الحمراء“ في نيسان/أبريل. وشمل ذلك، اعتقال رئيس تحرير صحيفة وطنية واحتجازه تعسفاً، بعد أن أوقفه مسؤولون حكوميون عن عمله منذ آذار/مارس إثر رفضه الامتناع عن نشر أخبار عن الانتفاضة الشعبية في السودان. ووثقت البعثة أيضاً عملية الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة التي تعرّض لها ٢٧ طالبا من جانب أفراد الشرطة في جوبا بعد أن كانوا قد تجمعوا لأغراض سلمية.

٦١ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أدانت المحكمة العليا في جوبا، كرينو وول وبيتر بيار أجاك وأربعة متهمين آخرين بتهم متصلة بالمواجهة التي حصلت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في مقر جهاز الأمن الوطني في جوبا. وحكم على السيد وول بالسجن لمدة ١٣ عاما بسبب دوره المرعوم كقائد للمواجهة، بينما حكم على السيد أجاك، وهو ناشط بارز في مجال الحقوق المدنية، بالسجن لمدة سنتين بتهمة التحريض العلني على ارتكاب أعمال عنف. ورغم احترام بعض المعايير الإجرائية، أبرزت المحاكمة الحدود التي يمكن أن تعمل السلطة القضائية ضمنها دفاعا عن الحقوق التي يحميها الدستور في القضايا التي تتسم بحساسية سياسية. وما يثير القلق عدم توجيه أي تهمة للسيد وول وأجاك فيما يتعلق بتوقيف كل منهما أول مرة في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٨، على التوالي.

٦٢ - ويظل استمرار تطبيق عقوبة الإعدام جانبا مقلقا في نظام العدالة الجنائية، ولا سيما بالنظر إلى محدودية قدرة الجهاز القضائي الوطني على الامتثال التام للحد الأدنى من ضمانات مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وتوفير المحاكمة العادلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت البعثة تنفيذ عقوبة إعدام في نيسان/أبريل في واو، مما يرفع عدد الإعدامات المؤكدة إلى تسعة في عام ٢٠١٩.

٦٣ - وفي حزيران/يونيه، صدّق المجلس التشريعي الوطني الانتقالي دون تحفظ على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الأول والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبروتوكوله الاختياري الأول. وكذلك قدّمت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تقارير منتصف المدة* إلى مجلس حقوق الإنسان كجزء من الاستعراض الدوري الشامل.

٦٤ - ويسّرت البعثة تنفيذ ١١١ نشاطا لبناء القدرات والتوعية في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٣٧٦٦ شخصا من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة (من بينهم ٢٦٥ امرأة). وكذلك نُفذت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في البعثة تقييمين للمخاطر بشأن توفير ست حاويات وغيرها من المواد إلى الشرطة الوطنية لجنوب السودان في بور، فضلا عن توفير وسيلة نقل لممثّل عن الحكومة من أجل حضور مناسبة رسمية في جوبا.

الأطفال والنزاع المسلح

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة بالتحقق من ٣٩ انتهاكا جسيما ارتكبت ضد ٣٩ طفلا (٢٧ فتى و ١٢ فتاة)، من بينهم ٢٥ طفلا تعرّضوا للتجنيد والاستخدام (٢٣ فتى وفتاتان) في ٢٥ انتهاكا، و ٧ أطفال (٤ فتيان و ٣ فتيات)، كانوا ضحايا قتل وتشويه في ٧ انتهاكات و ٧ فتيات كنّ ضحايا اغتصاب في ٧ انتهاكات. ولم توثّق أي انتهاكات تم التحقق منها لعمليات اختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية وهجمات على المدارس والمستشفيات. وتحققت أيضا فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من حادثة واحدة جرى فيها استخدام المدارس لأغراض عسكرية، ما أضرّ بحوالي ٣٢١ طفلا

(١٦٦ فتى و ١٥٥ فتاة). ومن بين تلك الانتهاكات، وقع ١٥ انتهاكا في المنطقة الاستوائية الكبرى، و ١٠ انتهاكات في منطقة أعالي النيل الكبرى و ١٤ انتهاكا في منطقة بحر الغزال.

٦٦ - ونُسب ما مجموعه ١٤ انتهاكا طالت ١٤ طفلا (٧ فتيان و ٧ فتيات) إلى قوات الأمن الحكومية، ومن بينها: قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (٨ انتهاكات)، وجهاز الشرطة الوطنية (٤ انتهاكات)، وجهاز الأمن الوطني (انتهاكان). ونُسب ما مجموعه ١٠ انتهاكات طالت ١٠ فتيان إلى أحد فصائل تحالف المعارضة في جنوب السودان هو الفصيل المنشق عن جبهة الخلاص الوطني بقيادة الفريق خالد بطرس بورا، وأما الانتهاكات الـ ١٥ المتبقية فنُسبت إلى جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة (٦ انتهاكات)، وإلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار (٤ انتهاكات)، وإلى جبهة الخلاص الوطني (انتهاك واحد)، ووقع انتهاكان منها من جراء تبادل إطلاق نار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني، وانتهاك واحد من جراء تبادل إطلاق نار بين الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وجبهة الخلاص الوطني، وانتهاك واحد سببه مسلح مجهول.

٦٧ - ومثّل تجنيد الأطفال واستخدامهم غالبية الانتهاكات (٢٥ انتهاكا)، وكان الفصيل المنشق عن جبهة الخلاص الوطني بقيادة الفريق خالد بطرس بورا المجرم الرئيسي (١٠ انتهاكات)، تلتها جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة (٦ انتهاكات)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (٣ انتهاكات) والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار (٣ انتهاكات) وجهاز الأمن القومي (انتهاكان)، وجهاز الشرطة الوطنية (انتهاك واحد). وكانت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الجاني الرئيسي في حالات الاغتصاب وعددها خمس، في حين ارتكبت كل من جبهة الخلاص الوطني ومسلحين مجهولين الهوية انتهاكا واحدا. وفيما يتعلّق بالانتهاكات التي تنطوي على قتل الأطفال وتشويههم، كان جهاز الشرطة الوطنية هو الجاني الرئيسي (٣ انتهاكات)، في حين وقعت الانتهاكات المتبقية بسبب تبادل إطلاق نار بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني (انتهاكان)، وتبادل إطلاق نار بين الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وجبهة الخلاص الوطني (انتهاك واحد)، وتبادل إطلاق نار بين أفراد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار (انتهاك واحد).

٦٨ - وواصلت البعثة واليونيسف دعم لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان وأطراف النزاع في تقييم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في بانتيو وملكال وواراب. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أفرجت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار عن ٣٢ فتى في ميرمير (في ولاية الوحدة) بحضور ممثلين عن الطرفين.

٦٩ - وجاء الإفراج عن ٣٢ فتى عقب قيام لجنة التحقق المشتركة، التي تضم البعثة واليونيسف وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المتحالفة مع تابان دينق، ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، بإطلاق عملية تحقق مشتركة بين مختلف القواعد العسكرية التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقواعد المعارضة في بانتيو للتعرف على الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والإفراج عنهم، في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. ونقّدت اللجنة أيضا عملية تحقق في ثكنات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في واراب.

٧٠ - ودُرِّبَت البعثة ٩٣٧ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة (٨١٦ رجلاً و ١٢١ امرأة) عن طريق الاضطلاع بأنشطة تعميم مراعاة حماية الطفل. وقُدِّمَ التدريب أيضاً إلى ٢٥٤٠ فرداً من أفراد قوات الأمن الحكومية (من بينهم ١١٥ امرأة). وإضافة إلى ذلك، عملت البعثة في إذكاء الوعي والتوعية مع ٢٢٧٥ فرداً من أفراد المجتمع المحلي (من بينهم ٦٨٥ امرأة).

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٧١ - على الرغم من الانخفاض العام في مستوى العنف السياسي، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار استخدام العنف الجنسي المتصل بالنزاع من جانب أطراف النزاع. وتُحَقِّقَت البعثة من ٢٢ حادثة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، شملت ٣٩ ناجياً، من بينهم ٨ فتيات و ٦ فتيان ورجلين. وتعرَّضَ الناجون للاغتصاب الجماعي (٢٤)؛ والاغتصاب (١١)؛ وتشويه الأعضاء التناسلية (٢)؛ والإجبار على التعري (١)؛ والشروع في الاغتصاب (١). ونُسبت ١٠ حوادث إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الموالي لمشار؛ و ٦ حوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ وحادثة واحدة إلى جبهة الخلاص الوطني؛ وحادثة واحدة إلى جهاز الشرطة الوطنية. ونُسبت حادثة واحدة إلى مليشيات أهلية في ولاية البحيرات، في حين لم يحدد انتماء الجناة بشكل قاطع في ثلاث حالات وقت إعداد هذا التقرير.

٧٢ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أيدَ ريك مشار خطة العمل التي وضعها الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع وفقاً للبيان الانفرادي الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع في جنوب السودان. وتتوخى خطة العمل أن تُنفَّذَ التدابير الملموسة في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٩ وأيار/مايو ٢٠٢٠، بما يشمل منهجية تدريب إلزامي للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ وتعزيز التنسيق بين الجناح المعارض ونظم العدالة المدنية من أجل محاسبة الجناة. وإضافة إلى ذلك، أصدر مشار أمرين إلى القادة الموالين له في ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية يطلب فيهما تشكيل لجان مكلفة بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي أبلغت عنها البعثة. وخلال اجتماع عقد مع مشار في أديس أبابا في ٢٢ تموز/يوليه، واصلت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والبعثة الدعوة إلى محاسبة الجناة، وناقشت الدعم التقني المقدم لتنفيذ خطة العمل. وفي ٢٩ تموز/يوليه، وقَّع مشار أمراً قيادياً أوعز فيه إلى ثلاثة من قادة الجناح المعارض في ولاية غرب الاستوائية بالإفراج عن جميع الفتيات الموجودات في قواعدهم والمحتجزات ضد إرادتهن. وتعمل البعثة واليونيسيف بالتعاون مع مختلف المحاورين لتنفيذ هذا الأمر.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٧٣ - واصلت البعثة دعم الشركاء في المجال الإنساني في تنفيذ الأنشطة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سَيَّرَت البعثة ٢١ دورية بعيدة المدى و ٢٦١ دورية قريبة المدى إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان في جميع أنحاء البلد من أجل دعم إيصال المساعدة أو حماية العاملين في المجال الإنساني.

٧٤ - وقدمت البعثة الحماية العسكرية إلى ١٨٥ بعثة متكاملة، مما أتاح الوصول إلى مناطق عالية الخطورة. وسيّرت كذلك ٢٨٢ دورية لحماية القوافل، من بينها دوريات قصيرة المدّة لفائدة المنظمات غير الحكومية.

٧٥ - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مسحا لمواقع العبور ونقّدت دورات للتوعية بمخاطر الألغام لفائدة ٢٠٠ أسرة من أسر المشردين داخليا في مقاطعة بالييت في ولاية أعالي النيل؛ وأجرت مسحا لمركز لمعالجة مياه تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر في جوبا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُصيب ثلاثة رجال من جراء انفجار قنبلة يدوية في بور. وأوفدت الدائرة ٢٥ فريقاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بمسح وفتح مساحة تبلغ ١٦٩ ٢٠٣ متراً مربعاً، وأزال ٨١٩ مادة متفجرة و ٢٠٤ ٣٤ طلقات من ذخائر الأسلحة الصغيرة ودمرتها.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

٧٦ - مارس ممثلي الخاص لجنوب السودان ونوابه مساعيهم الحميدة لدعم عملية السلام ولإشراك كبار المسؤولين في الحكومة والمعارضة، والزعماء التقليديين، والدول الأعضاء، وممثلي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والهيئات المنشأة بموجب الاتفاق المنشط من أجل تيسير عملية السلام. وواصلت البعثة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية التشجيع على عقد لقاءات مباشرة بين الرئيس كير ورياك مشار سعياً إلى تعزيز الحوار بشأن المسائل المعلقة. والتقى ممثلي الخاص أيضاً زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ريباك مشار في ٢١ آب/أغسطس في أديس أبابا، وشجّعه على مواصلة الانخراط في جهود السلام. ونتيجة لذلك، يجري العمل من خلال الهيئة الحكومية الدولية والقادة الإقليميين في تنفيذ خطط للشروع في عملية الحوار هذه. وقامت البعثة أيضاً بالدعوة إلى تعزيز التنسيق والتخطيط، ودعت إلى الحفاظ على الزخم في المهام المتعلقة بالتنفيذ.

٧٧ - وكذلك ظلت البعثة تشارك في تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لتعديل الدستور بشأن مشاريع قوانين إصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم إلى الأجهزة الأمنية. فعلى سبيل المثال، قدمت البعثة الدعم إلى مجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن من خلال توفير الخبرات في مجال الأمن. وبالمثل، تقدّم البعثة الدعم التقني للجنة الأمنية الانتقالية المشتركة من أجل وضع مناهج دراسية للموظفين المدنيين في قوات الأمن، بما في ذلك وضع قائمة بالمنتجات المعرفية، وإجراء استعراض موضوعي لمخططات المناهج ووثائق التدريب. وشاركت البعثة أيضاً في الاجتماعات التشاورية وأنشطة آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، بما في ذلك من خلال توفير الدعم اللوجستي لمهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

٧٨ - وتواصلت البعثة، في جميع أنحاء البلد، دعم الحوار بين الأطراف المدنية والأطراف العسكرية، ومؤتمرات السلام والأنشطة الرامية إلى تحقيق التقارب. وفي ٤ تموز/يوليه، سافر ممثلي الخاص مع ممثلين عن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها إلى مريدي في ولاية غرب الاستوائية للمشاركة في اجتماع تدعمه البعثة من أجل تحقيق التقارب بين الحكومة وزعماء المعارضة. وكان هذا الاجتماع هو الأول من نوعه في المنطقة، ومكّن البعثة من إذكاء الوعي بشأن تنفيذ الاتفاق المنشط وتشجيع القادة المحليين على العمل معاً من أجل كفالة الاستقرار السياسي.

٧٩ - ومن أجل توفير حيزٍ يتيح تعزيز الثقة، استضافت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى الأحزاب السياسية في جوبا يومي ٢ و ٣ آب/أغسطس، بهدف تمكين الأحزاب من مناقشة الأولويات وتركيز الدعم على مهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية وتقديم الدعم التقني الرامي إلى تعزيز الديمقراطية داخليا وفيما بين الأحزاب، بما في ذلك دعم الدور القيادي للمرأة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام.

المرأة والسلام والأمن

٨٠ - واصلت البعثة التعاون مع الجماعات والمنظمات النسائية من أجل تعزيز مشاركتها في تنفيذ الاتفاق المنشط. ونظمت البعثة سبع حلقات عمل لبناء القدرات في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى تعزيز الاهتمام والوعي بشأن مشاركة المرأة في جميع المؤسسات الحكومية بحصة تبلغ ٣٥ في المائة وفقا لأحكام الاتفاق المنشط.

٨١ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه، نظّمت البعثة حلقتي عمل بشأن المرأة والسلام والأمن في جوبا، شارك فيهما جهاز الشرطة الوطنية وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وركّزت المناقشات على منع ومواجهة العنف الجنسي والجنساني وعلى دور المرأة ومشاركتها في إصلاحات قطاع الأمن. وقدمت البعثة، من خلال شبكة موظفي الشؤون الجنسانية في جميع المكاتب الميدانية، الخبرة التقنية في جهود بناء السلام على المستوى دون الوطني، وعملت بوصفها قناة لممثلات النساء بين العمليات الوطنية ودون الوطنية.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

٨٢ - في ٢٧ آب/أغسطس، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة ٦٧٣ ٢ موظفا، منهم ٩٠٠ موظف دولي (من بينهم ٢٤٦ امرأة، أي ٢٧ في المائة)، و ١٨٧ ١ موظفا وطنيا (من بينهم ١٩٦ امرأة، أي ١٤ في المائة)، و ٣٩٠ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة (من بينهم ١٤٨ امرأة، أي ٣٨ في المائة).

٨٣ - وبلغ قوام الشرطة ١٨٢٥ ضابطا (من أصل القوام المأذون به البالغ ٢١٠١ ضابط)، منهم ٦٠٠ ضابط من فرادى ضباط الشرطة (من بينهم ١٨٧ امرأة، أي ٣١ في المائة)، و ١٤٧ فردا في وحدات الشرطة المشكّلة (من بينهم ٢٢١ امرأة، أي ١٩ في المائة)، و ٧٨ ضابطا من ضباط السجون (من بينهم ١٩ امرأة، أي ٢٤ في المائة).

٨٤ - ومن بين عدد الجنود المأذون به البالغ ١٧٠٠٠ فرد، من بينهم زهاء ٤٠٠٠ فرد في قوة الحماية الإقليمية، بلغ قوام قوات البعثة ٩١٢ ١٤ فرداً عسكرياً: ٢٣١ ضابطا من ضباط الاتصال العسكريين (من بينهم ٣٨ امرأة، أي ١٦ في المائة)، و ٤٢١ من ضباط الأركان العسكريين (من بينهم ٦٩ امرأة، أي ١٦ في المائة)، و ٢٦٠ ١٤ من أفراد الوحدات العسكرية (من بينهم ٥٣١ امرأة، أي ٤ في المائة).

٨٥ - وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الثلاثية الأبعاد، بما في ذلك نشر مجموعة أدوات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتعاونت البعثة مع فرقة العمل الوطنية بشأن منع الاستغلال

والاعتداء الجنسيين من أجل تعزيز آليات الشكاوى المجتمعية من خلال تدريب ١ ٨٠٣ من الشركاء وأصحاب المصلحة، وتوزيع ٦ أطقم اتصالات، والقيام بمبادرات توعية وتنقيف للسكان المحليين. وإضافة إلى ذلك، خضع ما مجموعه ٢٠٧٥ فرداً من أفراد البعثة لتدريب بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٨٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت ٦ ادعاءات بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين. وتم تقييم ٢٢ ادعاءً آخر، والتعامل معها وفقاً للإجراءات المعمول بها.

سابعاً - انتهاكات اتفاق مركز القوات

٨٧ - سجلت البعثة ٥٣ حادثة من الحوادث التي تشكل انتهاكا لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ ٤٢ حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٨٨ - وسجلت البعثة ٢٨ حادثة تتعلق بقيود مفروضة على التنقل نُسبت إلى الحكومة وعرقلت قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها. ومما يثير القلق بوجه خاص، تكرر الحوادث التي تنطوي على تقييد الوصول إلى المناطق التي ينعقد فيها الاستقرار، ومن بينها كيموتونغ في ولاية شرق الاستوائية (حادثة)؛ ولوبونوك في ولاية وسط الاستوائية (حادثة)؛ وكواجينا في ولاية غرب بحر الغزال (٤ حوادث)؛ وأويل في ولاية شمال بحر الغزال (٣ حوادث) مما أدى إلى عرقلة قدرة البعثة على اكتساب الوعي بالأوضاع السائدة والتصدي للأخطار التي تهدد المدنيين. ويتكرر منع وصول البعثة إلى كواجينا منذ آذار/مارس ٢٠١٩.

٨٩ - واستمر انتهاك التزام تيسير دخول البعثة والأفراد المرتبطين بها إلى جنوب السودان بدون تأخير أو عراقيل. وعلى وجه التحديد، لا يزال الضباط العسكريون الموفدون إلى البعثة يواجهون تأخيرات طويلة في الحصول على تأشيرات الدخول إلى جنوب السودان بسبب الإجراءات المعقدة التي تفرضها الحكومة، ويعيق ذلك بشدة قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها على نحو فعال.

٩٠ - ولا يزال مكان وجود اثنين من الموظفين تم القبض عليهما في عام ٢٠١٤ مجهولاً. ولم توفر الحكومة للبعثة إمكانية الوصول إليهما، ولا قدّمت معلومات عن حالتها، على الرغم من توجيه طلبات منتظمة بهذا الشأن. ووثقت البعثة ١١ حالة جديدة لاعتقال واحتجاز موظفي البعثة من قبل الحكومة، من بينهم موظف واحد لا يزال قيد الاحتجاز.

٩١ - وسجلت البعثة حادثة واحدة تتعلق بقيود مفروضة على التنقل افتعلها الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٩ مما عرقل قدرة البعثة على حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدات الإنسانية بين يامبيو وتامبورا في ولاية غرب الاستوائية.

ثامناً - تقييم أداء العنصر العسكري

٩٢ - في الوقت الراهن، ثمة ٣٣ وحدة تحت قيادة قائد القوة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، احتفظت البعثة بألية تقييم قائد قوة البعثة من أجل رصد أداء الوحدات العسكرية وتقييمه والإبلاغ عنه، وقدمت ٥١ موجز تقييم لـ ١٢ بلداً من البلدان المساهمة بقوات. وتغطي التقييمات فهم الولاية، وتقديم

الدعم لتنفيذها، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، والإمداد بمقومات البقاء، والصحة. وكذلك تقيّم البعثة استعداد الوحدات وقدرتها على تنفيذ المهام المسندة إليها فيما يتعلق بحماية المدنيين. وأشارت موجزات التقييم جميعها إلى أن أداء الوحدات هو مرضي عموماً. وفي تسع موجزات تقييم، حازت الوحدات تقييماً بدرجة ممتاز في كل فئة من فئات التقييم.

٩٣ - ويركز مقر قيادة القوة على تحسين فعالية القوة في المجالات الرئيسية المتمثلة في حماية المدنيين، وقواعد الاشتباك، والتعاون المدني العسكري، واستعراض قابلية التشغيل البيئي، وتنفيذ الخطة المتعلقة بمفهوم العمليات. وعلاوة على ذلك، قُدمت ٩ دورات تعليمية ونُفذ ١٢ تدريباً للقادة والأفراد فوق مستوى القطاعات بشأن مرض فيروس إيبولا، وإجلاء المصابين، والتعامل مع الحشود، وقواعد الاشتباك، وإدارة الحوادث من أجل زيادة تحسين قابلية التشغيل البيئي بين الوحدات. ومن أجل التأهب لمواجهة مرض فيروس إيبولا الذي ينتشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية المتاخمة ومساعدة ما قد ينجم عنه من ضحايا، جُعل التدريب التشغيلي بشأن مرض فيروس إيبولا وإجلاء المصابين إلزامياً لجميع الأفراد العسكريين. وأُجريت تدريبات قائمة على سيناريوهات بشأن مرض فيروس إيبولا من أجل التدرّب على التصدي له بفعالية ووضوح وبأسلوب منسق.

تاسعا - الجوانب المالية

٩٤ - خصّصت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢٣/٧٣، مبلغاً قدره ٣٠٠ ٤٤٧ ١٨٣ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

٩٥ - وحتى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١ ٠٣٢,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٥ ١٠١,٦ مليون دولار.

٩٦ - وسُدّدت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في حين سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٩٧ - نظراً للمدة المتبقية التي بالكاد تتعدّى الشهرين قبل انتهاء الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية التي تمّ تمديدتها، يجب على الطرفين أن يسيرا قدما بروح من التوافق والتعاون من شأنها أن تمهّد الطريق لتشكيل الحكومة الانتقالية بأسلوب يتّسم بالشفافية والمصداقية.

٩٨ - ورغم التحرك في مجال الترتيبات الأمنية الانتقالية، يجب على الطرفين أن يسعيا إلى مواصلة تسوية المهام المتعلقة من خلال الحوار وإيجاد الحلول السياسية. ويمكن للنقاط المرجعية التي لم يتم بلوغها خلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية أن يتم بلوغها خلال الفترة الانتقالية عن طريق حكومة وحدة وطنية انتقالية يعاد تنشيطها تشمل الجميع وتتسم بالشفافية. ولن تيسر القرارات الجماعية والخاضعة للمساءلة التي تتخذها الحكومة الانتقالية المنشطة تسوية المسائل المتعلقة فحسب، بل ستمكّن الطرفين من مواصلة التركيز على الفترة الانتقالية والشروط المطلوبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٩٩ - وألاحظ بقلق أنه على الرغم من النداءات التي وجهتها الهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لم تشارك قيادات الطرفين في اجتماعات مباشرة. فالحوار الشخصي المباشر أمر حيوي لبناء الثقة، ومعالجة العقبات السياسية ووضع الأساس لنجاح الحكومة الانتقالية. وأحث الطرفين على دعم اتفاق السلام بكامل قدرتهما، لأنه لا يزال الحل الوحيد للحالة في جنوب السودان. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود.

١٠٠ - وحافظت مبادرات السلام التي أُطلقت على نطاق البلد على زخمها على الصعيد دون الوطني مما أسفر عن تغيير ملموس وإيجابي. ويتعين على الزعماء السياسيين أن ينظروا في هذه الرغبة القوية في السلام، وأن يكفلوا استرشاد العملية الوطنية بجهود بناء السلام دون الوطنية. وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها على جميع المستويات لدعم الطرفين سعياً إلى تحقيق هذا الهدف.

١٠١ - ويدعو استمرار وقف إطلاق النار الدائم وخفوت حدة العنف السياسي في معظم أنحاء البلد إلى التفاؤل. بيد أن الاشتباكات المتفرقة بين الطرفين والجماعات غير الموقعة، ولا سيما في ولاية وسط الاستوائية لا تزال مستمرة، مما يؤدي إلى تشريد قسري وهجمات موجهة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلاً عن الاشتباكات التي تعتبر مرتبطة بالجماعات المعارضة. وتقوض هذه الاشتباكات بشدة التقدم المحرز منذ توقيع الاتفاق. وأحث الحكومة على إجراء تحقيق شامل في جميع الادعاءات بشأن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن جميع انتهاكات القانون الإنساني، وعلى محاسبة الجناة.

١٠٢ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء الخسائر في الأرواح الناجمة عن العنف بين القبائل، فضلاً عن ارتفاع مستويات الإجرام والعنف الجنسي في جميع أنحاء البلد. وأحث جميع الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين وضمان محاسبة الجناة. في هذا الصدد، أشيد بالجهود التي يبذلها الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان لإقرار خطة العمل بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، وألاحظ مشاركة البعثة مع جهاز الشرطة الوطنية في وضع خطة ماثلة عقب إطلاق الحكومة خطة بشأن منع ومكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع لفائدة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في آذار/مارس ٢٠١٩.

١٠٣ - ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم ملموس في الترتيبات الأمنية الانتقالية من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ففي المناطق التي تتركز فيها القوات، يجب على جميع الأطراف أن تكفل عدم وجود أي أثر ضار على المدنيين القريين. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد وتنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر المحتملة المتعلقة بالحماية مثل التجنيد القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والاحتلال غير المشروع للمنازل المدنية، ضمن أمور أخرى. ومن أجل التخفيف من حدة هذه التهديدات، يكتسب تخطيط وتنفيذ برامج إعادة الإدماج وسبل العيش البديلة، إلى جانب جهود التجميع، الأهمية نفسها في ضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

١٠٤ - ولا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان تؤدي إلى معاناة الملايين، ومنهم ١,٨٣ مليون مشرد داخليا و ٢,٣١ مليون لاجئ من جنوب السودان. ومع عودة المزيد من المشردين إلى مناطقهم الأصلية، من الضروري أن تعمل الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة والشركاء لضمان إعادة إدماجهم سلمياً وحصولهم على الخدمات. ويجب على الطرفين أن يكفلا للمشردين الحق في حرية التنقل واختيار

مناطق عودتهم وإعادة توطينهم طوعاً. وعلاوة على ذلك، يجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ومن الضروري أن تنتشر فوائد السلام إلى المجتمعات المحلية في سعيها إلى إعادة بناء حياتها وفي تطلعها إلى قادة جنوب السودان الذين يرافقونها في حقبة من السلام والتنمية والتقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي.

١٠٥ - وإنني أثني على الزعماء الدينيين وعلى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة لعملها الدئوب على اتخاذ التدابير دعماً لتنفيذ الاتفاق المنشط. وأثني أيضاً على الهيئة الحكومية الدولية لتفاعلها المستمر مع الطرفين وأشجّع الجهود التي تسهم في تيسير الحوار السياسي البناء. ومع التسليم بجهود اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، أشجّع أيضاً رئيس الهيئة الحكومية الدولية على تعيين رئيس دائم لها.

١٠٦ - وفي الختام، أعرب عن خالص تقديري للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تحت قيادة ممثلي الخاص، ديفيد شيرر، للجهود الحثيثة التي يبذلونها في سبيل حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، ودعم حقوق الإنسان، ودعم عملية السلام في جنوب السودان. وأشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على ما قدمته من مساهمات. وأعرب أيضاً عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني لتقديم المساعدة الحيوية المنقذة للأرواح في جميع أنحاء البلد في بيئات غير آمنة في كثير من الأحيان. وأخيراً، أود أن أنوه بالجهود اللازمة التي يبذلها رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومبعوثها الخاص، إسماعيل ويس، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، من أجل ضمان السلام في جنوب السودان.

